

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم / الاثنين

27 رجب 1438 – 24 إبريل 2017





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
6	هيئة حقوق الإنسان
8	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
20	حقوق الإنسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

ثمنوا ماليزيا تكريم الوسطية في شخص أمين رابطة العالم الإسلامي أعضاء شورى وأكاديميون: الوسام الماليزي تأكيد على منهج الوسطية والاعتدال لدى علماء المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 رجب 1438 هـ - 24 إبريل 2017م

<http://www.alriyadh.com/1587949>

الرياض - عادل الحربي

ثمن عدد من أعضاء مجلس الشورى والأكاديميين والمسؤولين منح الحكومة الماليزية معايير أمين عام رابطة العالم الإسلامي وعضو هيئة كبار العلماء بالمملكة الشيخ د. محمد بن عبدالكريم العيسى وسام الشرف الملكي المسمى فارس الدولة (داتو سري)، وهو أعلى وسام وأعلى لقب في مملكة ماليزيا؛ نظراً لجهوده في نشر الوسطية حول العالم وإعطاء المفهوم الحقيقي عن الإسلام، معتبرين أن هذا التكريم يأتي ليؤكد على المنهج الوسطي والمعتدل الذي ينتهجه علماء المملكة؛ لاسيما وماليزيا تعد في طلائع الدول الإسلامية في تطبيق قيم الوسطية والونام والتعايش والتحضر. وكان معايير أمين رابطة العالم الإسلامي قد عُلّق للإعلام الماليزي بأن تكريمه في ماليزيا يأتي تقديراً للاعتدال الشرعي والفكري الذي تعلمناه ونشأتنا عليه في المملكة العربية السعودية.

وأكّد عضو مجلس الشورى خليفة الدوسري، بأن هذا التكريم للأمين العام لرابطة العالم الإسلامي وعضو هيئة كبار العلماء من الحكومة الماليزية يأتي تقديراً لدور علماء المملكة العربية السعودية في نشر منهج الاعتدال والذي يمثل التوجه السعودي في كافة المجالات، مضيفاً أن رابطة العالم الإسلامي لها دور مهم في نشر منهج الاعتدال وتقبل الاختلاف في كافة بلدان العالم الإسلامي، وأن مثل هذا التكريم يأتي ثمرة للدور الملحوظ والمهم لرابطة العالم الإسلامي ومعالي أمينها العام في نشر الوسطية والاعتدال بين كافة أطياف المجتمعات الإسلامية.

عضو الشورى الدوسري: التكريم الماليزي يقدر لدور علماء المملكة في نشر منهج الاعتدال
د. الغيث: منح اللقب لعالم من علمائنا يؤكد الاعتدال الذي تتبناه المملكة وينتهجها كبار علمائها
د. الميمين: التكريم يجسد الشعور الماليزي الرسمي نحو علماء المملكة

د. العلم: د. العيسى يعكس الاعتدال الشرعي والفكري الذي تعلمه الإنسان السعودي ونشأ عليه
بدوره قال عضو مجلس الشورى الشيخ د. عيسى الغيث إن منح مملكة ماليزيا لمعايير الشيف د. محمد بن عبدالكريم العيسى وسام "فارس الدولة" يعتبر تكريماً لجهوده المتواصلة في نشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح والسلام في أنحاء العالم، لافتاً النظر إلى أن منح اللقب لعالم من علماء المملكة يؤكد الاعتدال الذي تتبناه المملكة وينتهجها هيئة كبار العلماء باعتباره معاييره عضواً فيها.

وأضاف د. الغيث إن هذا التكريم يؤكد بأن رسالة الإسلام رسالة عالمية تدعو للسلم والتعايش مع الجميع، وأن منهج الرابطة يؤكد على رؤيتها المعتدلة نحو القضايا العالمية، وهذه رسالة للعالم أجمع ولاسيما المسلمين أن يهتداوا بها هذا الهدى الرباني في التعامل بين البشر وأن يتبرأوا ويقاوموا كل المتطرفين ومن يشوه حقيقة الإسلام وسمعة المسلمين، وأن يتمسكوا بمنهج الكتاب والسنّة في العيش مع الحياة والتعايش مع الناس، والذي نراه في العالم اليوم هو تشويه لسمعة المسلمين بسبب اختطاف أقلية متطرفة، ولذا نحيي معاييره ونشد على يديه ليكمل مسيرته نحو تعزيز المنهج الوسطي المنطلق من نور القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة والتي تدعوا له الفطرة السوية والقلوب الطاهرة والآقوال المترنة.

وزاد د. الغيث بأنه على ثقة بأن د. العيسى يملك الحل بهذا المنهج الوسطي الجميل الذي تتبناه ودعا إليه وتحمل الكثير من أجله وبه تعمّر الحياة ويسود الكون السعادة بدلاً من هذا التطرف والإرهاب، وإنه لشرف لنا كعلماء شريعة سعوديين

وعرب ومسلمين أن يكون معاليه منا ويمثلنا ويقود مسيرتنا نحو المنهج الإسلامي الأصيل بوسطيته واعتداله وتسامحه حتى يعم السلام العالم.

أما المستشار إبراهيم بن عبدالله السليمان عضو مجلس الشورى سباقاً وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فقد اعتبر أن منح مملكة ماليزيا د. العيسى اللقب فيه تقدير لجهود معاليه في نشر الفكر الوسطي والتسامح الديني والتحت على التعايش بين الأديان والثقافات ومحاربة التطرف بكل أشكاله وأنواعه.

وأفاد د. السليمان إن د. العيسى دائمًا ما يشدد على أن وقائع الماضي يجب نسيانها، وأن الأمة الحكيمة تعمل لمستقبلها ولا تلتقط وراءها، وأن التخلف يمكن في الصدام على حساب ذلك كلّه، وإن من أعظم قواعد الشرعية الإسلامية قواعد الأولويات والترتيب بين المصالح والمفاسد، وأن الأمين العام حينما يؤكد على الوسطية وما تحتويه من اعتدال فإنه يحكي واقع الفكر المنتور الواضح والصريح لو احد من أعضاء هيئة كبار علماء المملكة وهو دليل واضح أيضاً على حرص المملكة وعلمائها على تبني هذا المنهج والذي يحثنا عليه ديننا الحنيف وأن السعي على منهاجه يمثل رسالة الإسلام الخالدة التي تحت على التعايش والتسامح بين الناس.

واعتبر د. السليمان أن تكريمه ماليزيا لمعالي الأمين العام للرابطة هو تقدير للاعتدال الشرعي والفكري الذي تعلمه ونشأ عليه كل أبناء المملكة، مشيداً بدور رابطة العالم الإسلامي المنظمة الإسلامية العالمية الجامعة في تنسيقها الجهود في مجالات التعريف بالإسلام وشرح مبادئه وتعاليمه، ودحض الشبهات والافتراضات التي تصيب به، وعملها على جمع كلمة المسلمين وحل مشكلاتهم، وتشجيعها الحوار مع أصحاب الثقافات الأخرى.

كما أشاد بما تضطلع به الرابطة من أعمال جليلة لكافحة الشعوب الإسلامية سواء على مستوى الحكومات أو الهيئات أو المنظمات في الدول الإسلامية وفي البلدان التي بها أقليات مسلمة؛ معتبراً أن قيادة معالي د. العيسى لهذه المنظمة وما يحمله من فكر مستثير وتطلعات ورؤى طموحة تجعل الجميع يشعر بالاطمئنان على مستقبل الرابطة.

من جهةه عبر وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للمعاهد العلمية د. إبراهيم الميمين عن فخره واعتزازه بحصول د. العيسى على الوسام واللقب من الحكومة الماليزية، مؤكداً أن هذا التكريم يجسد الشعور الماليزي الرسمي نحو علماء المملكة.

ونوه د. الميمين بالجهود التي بذلها العلماء السعوديون عبر المؤسسات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية داخل المملكة وخارجها تجاه المجتمعات الإسلامية إضافة إلى الدور الإنساني الذي يضطلعون به، لافتاً إلى أن هذا التكريم هو تقدير للجهود التي يقوم بها علماء الأمة في خدمة المجتمعات الإسلامية، وإيصالهم لرسالة الإسلام السامية بمفاهيمها الوسطية المعبدلة وأهدافها النبيلة التي تعكس سماحة الإسلام وترجم تحضره وعالميته.

وأشار د. الميمين إلى الإسهام الفاعل للملكة العربية السعودية حكومة وشعباً عالمياً في دحر إيديولوجية الإرهاب من خلال إنشاء ودعم المراكز المتخصصة في مجال مواجهة الإرهاب ونشر ثقافة التسامح بين الشعوب والتقارب بين الديانات، مشيداً بتعاون ماليزيا في خدمة العمل الإسلامي معتبراً أنها قدمت نموذجاً بارزاً في التسامح والتعايش، وأن مثل هذا التكريم سيُسهم في تعزيز الجهد الرامي إلى إرساء قيم السلام والاعتدال وتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن الإسلام وإيضاح حقيقة الشبهات المثاررة عليه مع تعزيز الوعي الديني والتصدي لإيديولوجية التطرف وال الإرهاب، مبيناً أن الأمة أحوج ما تكون لحكمة المنهج ووسطيته الذي تقدره اليوم المملكة بروتينها المعبدلة المرحب بها عالمياً.

فيما ثمن وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للتبادل المعرفي والتواصل الدولي د. محمد العلم منح مملكة ماليزيا الشيخ د. محمد بن عبدالكريم العيسى وسام (فارس الدولة) مشيراً إلى أن التكريم جاء تقديراً لجهوده في نشر الوسطية والتسامح الديني، والتحت على التعايش بين الأديان والثقافات، ومحاربة التطرف والكراهية، وأن د. العيسى يعد أحد رموز الأمة ودعاتها البارزين حيث تميز بإسهامات عالمية من خلال قيادته لرابطة العالم الإسلامي حيث استطاعت ماليزيا تلك الجهود في الداخل الإسلامي وخارجها، وتفاعل الإعلام الإسلامي والأجنبي لتبني قرارها الكريم.

وقال د. العلم إن تكريمه د. العيسى هو تقدير للاعتدال الشرعي والفكري الذي تعلمه الإنسان السعودي ونشأ عليه في المملكة، وأن ماليزيا تعتبر د. العيسى من أهم علماء الأمة، من خلال تبنيه الدعوة إلى تعزيز منهج الاعتدال والوسطية في المجتمع المحلي وال العالمي؛ لترسيخ المزيد من قيم التعايش والتسامح بين جميع الطوائف.

بدوره قال نائب رئيس منتدى أئمة فرنسا إمام وخطيب المركز الثقافي الإسلامي نور الدين محمد طويل، أن رابطة العالم الإسلامي منظمة إسلامية عالمية من حيث الأهداف والغايات، وتنتمي بمكانة مرموقة لما تقوم به من جهود مكثفة لخدمة الإنسانية جماعة.

وأضاف نور الدين طويل أنه نظرًا لدور الرابطة الفعال في تبني منهج الوسطية والاعتدال ونشر قيم التسامح والتحاور مع الآخر ونبذ التطرف والإرهاب فقد أصبحت من المنظمات الدولية العالمية التي يشار إليها بالبنان، لافتاً إلى أن ما قامت به دولة ماليزيا من منح الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي وسام "فارس الدولة" يؤكد للفاسي والداني أن نجاح مسيرة د.

العيسي المتواصلة في مد جسور التقارب بين المؤسسات العالمية والتي تقوم بخدمة الإنسانية، لاسيما أنه عضو هيئة كبار العلماء السعودية والتي دائمًا ما تقوم على غرس مبادئ الحوار والاعتدال ومحاربة كل ما يشوه سمعة ديننا الحنيف.

بدوره نوه المدير العام السابق للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول الخليج د. توفيق خوجة، بحصول د. محمد العيسي على اللقب، مبيناً أن هذا التكريم يؤكد أن رسالة الإسلام رسالة عالمية تدعو للسلم والتعايش مع الجميع باتزان واعتدال.

وأكّد خوجه أن الشيخ العيسي يُعدًّ أنموذجًا للعالم والإنسان السعودي الذي يتبنى ويدعو للوسطية والاعتدال والقيم الإنسانية النقية، مضيفًا أن هذا الاختيار حالفه التوفيق من كل جوانبه، من واقع أن الشيخ العيسي يعد عالِمًا من علماء الأمة الإسلامية، وأحد الذين أثروا الساحة الفكرية والأدبية بعطائهم المتدق لاسيما في مجال الدعوة للوسطية، بجانب مساهماته المقدرة داخل وخارج المملكة.

وأضاف: إن تكريمه ماليزيًا للدكتور العيسي جاء ليذكرنا ويدرك الآخرين بأن لدينا من العلماء والفضلاء من هو جدير كل الجدارة بالتكريم والإشادة والتقويم والثناء، مشيرًا إلى أن تكريمه ماليزيًا لأحد علماء الأمة الذين خدموا الإسلام بفكرهم وعطائهم وعلمهم، يدل على أن الوفاء هو سمة هذا البلد الإسلامي والذي يتمسّك بالوسطية ويدافع عنها في كافة المحافل الدولية.

وعبر د. خوجه عن سعادته بتكريمه الحكومة الماليزية للشيخ العيسي والذي هو أهل لكل تكريمه ووفاء لما قدمه من جهود أثرت القيم الوسطية، سواء في الميدان الفقهي أو البحثي أو التاريخي، مؤكداً أن الحفاوة التي أظهرتها الحكومة الماليزية بعضو هيئة كبار العلماء السعودية الشيخ العيسي؛ إنما تعكس ذلك الاعتدال الذي ينتمجه كبار العلماء في السعودية، وأن تكريمه للعلماء في كافة المجالات علامة نهوض الأمة وازدهار ثقافتها، كما أن تكريمه للعلماء منهج إسلامي عظيم لأن العلماء هم ورثة الأنبياء.

جهات عليا تشدد على الدوائر الحكومية بتوفير وسائل نقل لنسباتها وفق الإمكانيات

«موافقةولي الأمر» غير مشروطة عند خدمة المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 إبريل 2017م

<http://okaz.com.sa/article/1542056>

فاطمة آل ديبس (الداماء)

Fatimah_a_d@

علمت «عكاظ» أن جهات عليا أكدت على جميع الجهات الحكومية بعدم مطالبة المرأة الحصول على موافقةولي الأمر عند تقديم الخدمات لها، أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب. وأكّدت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» مطالبة الجهات الحكومية بمراجعة الإجراءات المعمول بها، ولدى الأجهزة المرتبطة بذات الصلة بالتعامل مع الطلبات والخدمات المقدمة للمرأة، لحصر جميع الاشتراطات التي تتضمن الحصول على موافقةولي أمر المرأة لإتمام أي إجراء، والحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ القرار.

وشددت جهات عليا على ضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل توفير وسائل النقل المناسبة لمنسوبيات الجهة الحكومية من النساء، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة، «مع التأكيد على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإلزام أصحاب العمل توفير وسائل نقل للعاملات من النساء وفق ما تقتضي به أحكام نظام العمل.»

وأوضحت المصادر أن التوجيهات أشارت إلى دعم هيئة حقوق الإنسان للتولى -بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية- وضع ما يلزم من برامج، للتعريف بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وذلك من خلال وضع خطة شاملة للتوعية بحقوق المرأة، من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية، وأن يشمل ذلك توضيح البنود التي تحفظت عليها المملكة في تلك الاتفاقيات وطبيعة التزامات المملكة بهذه الاتفاقيات.

فيما تم التأكيد على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمرأة بنشر التعليمات والإجراءات المعمول بها، الخاصة بتلك الخدمات في مواقعها الرسمية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

محادثات لتفعيل دور الإسكان التعاوني والميسر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 ابريل 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/21481632>

الرياض - الحياة

ناقشت وزارة الإسكان مع البنك الإسلامي للتنمية، في مقره بمدينة جدة، إمكان الاستفادة من خبرة البنك في توفير منتجات تمويلية خاصة لتمويل الجمعيات التعاونية للإسكان في المملكة، بما يدعم تحقيقها أهدافها المرجوة. وب يأتي الاجتماع في سبيل إرساء خطوة عملية تجاه التمكين لاتفاقات، التي وقعتها وزارة الإسكان، ممثلة بمبادرة الإسكان التعاوني والميسر، بتوفير التمويل اللازم واستدامته واتكمال حلقة الشركاء بوجود مؤسسة مالية عرقية. وبحث الطرفان الاستفادة من خبرة البنك الإسلامي للتنمية في توفير منتجات تمويلية خاصة لتمويل الجمعيات التعاونية، عبر اقتراحات تمويلية عدة تضمنت خيار إنشاء صندوق استثماري متواافق مع الشريعة الإسلامية بصيغة المراحلة، إضافة إلى إصدار صكوك لتمويل مشاريع إنشاء الوحدات السكنية للجمعيات التعاونية للإسكان وطرحها لاكتتاب المؤسسات المالية والأفراد.

وأكيد المشرف العام على الإسكان التعاوني والميسر بوزارة الإسكان عبدالله النمرى أن ما يدعم نجاح هذين الخيارين هو جدواهما الاقتصادية للمستثمرين، إذ أشارت دراسات تناولت بعض التجارب الناجحة لجمعيات تعاونية للإسكان إلى أن العائد على الاستثمار في دعمها منافس، ولاسيما إذا توفرت لها الظروف الملائمة التي تضمن إدارتها بفعالية وجود أنظمة وتشريعات تحكم عملها وتنظمها.

وبين أن هذا الاجتماع يأتي بمثابة خطوة عملية لتفعيل مذكرات التعاون التي وقعتها وزارة الإسكان مع لجان الأوقاف والجمعيات التعاونية لاستدامة موارد مبادرة الإسكان التعاوني والميسر عبر الأوقاف، ومن ذلك التعاون مع لجنة الأوقاف بـ«غرفة الرياض» التي تشمل درس إنشاء صندوق وفق مساق للإسكان الميسر، لافتاً إلى أن تأسيس هذا الصندوق يقتضي الشراكة مع مؤسسة مالية معترفة لها خبرة واسعة في مجال استثمار وتنمية الأوقاف عبر منتجات مالية متنوعة، إضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الحكومة، بما يضمن تحقيق أقصى درجات الشفافية. فيما نوه بخبرة البنك الإسلامي للتنمية في مجال تثمين الأوقاف، وتجاربه الكثيرة في مختلف دول العالم الإسلامي.

كما تضمن النقاش إمكان إنشاء صندوق للأوقاف النقدية عبر البنك الإسلامي للتنمية، بحيث يتولى البنك الإسلامي للتنمية إدارته والمساهمة في تعبئة الموارد المالية له، وتوفير أفضل الممارسات الدولية عبر تجارب الدول الأعضاء للبنك، في حين اتفق الجانبان على عقد ورش عمل بين وزارة الإسكان والبنك الإسلامي للتنمية ولجنة الأوقاف بغرفة الرياض.

مشروع لإطلاق هيئة الصحة العامة ونقل المستشفيات إلى ملاك

شركات تقدم الخدمة مجاناً

د. الربيعة: تطبيق "التأمين الصحي" بعد تحويل "الصحة"

لقطاع منظم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 إبريل 2017م

<http://www.alriyadh.com/1588291>

الرياض - محمد الحيدر

ربط وزير الصحة د. توفيق الربيعة "تطبيق التأمين الصحي للمواطنين" بتحول "وزارة الصحة" من قطاع منظم ومشغل "حالياً" إلى قطاع منظم فقط يطور الخدمات الصحية، وقال: "التأمين الصحي مهم وقادم، ومتوقع خلال سنوات قليلة مقبلة، وسيطبق، ولكن التأمين الصحي حتى يكون موجوداً بشكل مفيد ومؤثر في صحة المواطن فإنه يحتاج إلى نظام صحي مؤسس بشكل جيد، بخدماته وبمقومي هذه الخدمات وأنظمته الإدارية والمالية وطريقة تمويله وترتبط مكوناته، كل هذا لابد أن يكون جاهزاً ومناسباً قبل أن نبدأ في التأمين الصحي.

جاء ذلك في تصريحات صحافية عقب إطلاق وزارة الصحة "البراحة" أولى مبادرتها الصحية للتحول الوطني 2020 وذلك تحت مسمى "نموذج الرعاية الصحية"، والتي تأتي ضمن سلسلة من المبادرات (أكثر من ٤٠ مبادرة) سيتم الإعلان عنها لاحقاً وذلك في حفل أقيم بمركز أبكس للمؤتمرات بجامعة الأميرة نورة. وتتابع: "كثيراً من الدول طبقت وتطبق التأمين الصحي بدون توفر هذه البنية الأساسية وفشل وما زالت أنظمتها الصحية تفشل في إيجاد نظام صحي جيد . والسبب أنها تجاوزت خطوات أساسية مهمة لتأمين صحي له أثر على المستفيد، ولا يمكننا بأي حال أن نبدأ من حيث بدأ الآخرون بل يجب علينا أن نبدأ من حيث انتهوا ونستفيد من تجاربهم وخبراتهم في هذا الشأن لذلك فإن البداية لابد أن تكون بتحسين ورفع جودة الخدمات الصحية الموجودة وأيضاً إضافة خدمات جديدة لنظامنا الصحي، وقبل البدء برفع مستوى الخدمات الصحية كان لابد من إعادة صياغة النظام الصحي ليكون متناسباً بكمال مكوناته مع حجم الاحتياج الحالي والمستقبلية.

ووصف "الربيعة" عمل الصحة كمنظم ومشغل للقطاع في أن واحد بأنه عمل متعارض، وقال في هذا الإطار: "هدفنا فصل القطاع التشريعي والتنظيمي للقطاع عن التشغيلي، وستتحول جميع مستشفيات الصحة تحت مظلة شركات تقدم الخدمة بتمويل مرهون بحجم الخدمة والإنتاجية، وجودتها وبشكل مجاني.

وكشف "الربيعة" عن مشروع لإطلاق "هيئة للصحة العامة" تقوم بالتركيز على الوقاية وتطوير السياسات والتنسيق مع الجهات الأخرى لرفع الوعي الصحي.

وبين وزير الصحة إلى أن فترة انتظار المريض في الطوارئ وانتقاله لغرفة التحويل انخفض المتوسط من 18 ساعة إلى 5 ساعات، وانخفاض الانتظار بالطوارئ من 5 ساعات إلى ساعتين.

وتطرق وزير الصحة لحجم الخسائر نتيجة الحوادث المرورية وقال في هذا الصدد: "خسائرنا من الحوادث المرورية حوالي (8.000) وفاة وعشرين ألفاً من الإصابات ناهيك عن الإصابات المزمنة التي تنتج عنها ارتفاع نسبة الوفيات المبكرة في المجتمع، إضافة إلى ارتفاع معدلات السمنة وانخفاض نسبة الممارسين للرياضة وانتشار آفة التدخين خصوصاً بين الشباب، مضيفاً أن تلك وبلا شك معطيات ستترفع حتماً ما يتم تخصيصه للرعاية الصحية عاماً بعد عام وقد تصل في عام 2030 إلى (250) مليار ريال. ولفت "الربيعة" إلى أن الحاجة دعت لاستحداث نظام صحي يستوعب تماماً احتياجاتنا الصحية الحالية والمستقبلية، وإننا نحتاج لنظام جديد مبني على أسس غير تقليدية حتى في طريقة تمويله وإدارته وتقييمه وتطويره، ولذلك فمن أهم مكونات التحول الصحي مأسسة هذا النظام وأيضاً إعادة صياغة طريقة تمويله

لتكون مستقلة ومرنة بحيث لا تعتمد على نظام الميزانيات بل على معايير الدفع مقابل الخدمة وذلك سعياً لرفع فاعلية ما يبذل بها من مال وجهد.



ندوة لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/520556>

تنظم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم، ندوة «تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها مع المؤسسات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان»، بحضور معايير الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، وذلك بمقر الأمانة في الرياض. وبمشاركة في الندوة نخبة من المختصين والمسؤولين في دول مجلس التعاون، وكذلك المهتمين بموضوعات حقوق الإنسان. وأشارت الأمانة إلى أن الدعوة عامة للباحثين والمهتمين بحقوق الإنسان، مفيدة أنه من يرغب التسجيل في الندوة إرسال إيميل، وجة العمل، ورقم الاتصال على العنوان التالي:

aaalmuneeffccsg.org



ديوان المظالم يطلق خدمة تقديم الدعاوى إلكترونياً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/520505>

أصدر معايير رئيس ديوان المظالم، الدكتور خالد بن محمد اليوسف، يوم أمس، قراراً يقضي بدء تقديم الدعواى إلكترونىاً أمام محاكم الديوان، بحيث يبدأ تطبيقه تدريجياً على الدعاوى بالمحاكم التجارية. ويأتي إطلاق هذه الخدمة المتقدمة تقنياً والميسرة خدمياً بعد أسابيع من قرار تقليص أمد التقاضى فى الدعاوى التجارية بما لا يزيد عن ثلاثة جلسات الذى تم إعلانه مؤخراً.

وتتيح هذه الخدمة لطالب قيد الدعواى؛ تقديم طلبات القيد الإلكترونىاً وفقاً للمواد والإجراءات النظامية، والقواعد المرسومة فى الخدمة، وذلك دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة. وقد وافق هذا القرار قيام الإداره المعنية بديوان المظالم بتحديد عددٍ من الخطوات للدخول للخدمة وهى:

- 1- الدخول لنظام مُعين عن طريق الرابط, Eservices/jsportal.bog.gov
- 2- اختيار الخدمات القضائية
- 3- إدخال رقم الهوية الوطنية وكلمة المرور
- 4- إدخال رمز التحقق المرسل للجوال
- 5- اختيار خدمة تقديم دعواى من القائمه.

وتمتاز خدمة تقديم الدعواى؛ بتوفير الوقت والجهد في تقديم طلبات قيد الدعواى، والاستغناء عن مراجعة المحكمة حتى موعد الجلسة الأولى، بالإضافة إلى إمكانية إرفاق كل مستندات الدعواى دون الحاجة لمراجعة المحكمة، وإمكانية إقامة

الدعوى سواء كان المستخدم لنظام مُعين أصيلاً أو وكيلًا، إلى جانب سرعة دورة العمل بالمحاكم وعدم تعطيل الأطراف، وتيسير إجراءات مراجعة البيانات المقدمة من المدعيين لقيد الدعوى الإدارية والتجارية. وب يأتي إطلاق هذه الخدمة؛ بناءً على توجيهه معايير رئيس ديوان المظالم، رئيس مجلس القضاء الإداري، الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف؛ لتطوير وتحسين الأنظمة الإلكترونية المعتمدة بها في الديوان ومحاكمه، تحقيقاً لقضاء عادل وناجز؛ و بما يتواءم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ واستراتيجية ديوان المظالم ٢٠٢٠.. وذلك في ظل الدعم الكريم، الذي يتلقاه مرفق القضاة الإداري من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله بتويقه.



تواجه حالياً عجزاً بين المصاروفات والإيرادات ١.٤ مليون مستفيد يضاعفون أعباء "التقادع" خلال سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ٢٧ رجب ١٤٣٨هـ - ٢٤ ابريل ٢٠١٧م

<http://okaz.com.sa/article/1542109>

فارس القحطاني (الرياض)

faris377@

توقع تقرير المؤسسة العامة للتقاعد أن تتضاعف أعداد المتقاعدين والمستفيدين (ذوي المتوفين) خلال الأعوام العشرة القادمة إلى ما يقارب ١.٤ مليون متocado حسب دراسات قامت بها المؤسسة، وهو ما يوضح حجم الأعباء المالية المستقبلية التي سوف تواجهها للوفاء بالتزاماتها.

وكشف التقرير أن إيرادات المؤسسة من الاشتراكات المحصلة التي تشمل الحصص والحسابات للموظفين المدنيين والعسكريين، وكذلك إيرادات الاستثمار النقدية والمحفظة والإيرادات الأخرى بلغت نحو ٥٢٣٦٩ مليون ريال ب نهاية العام المالي ٣٦/١٤٣٧، مقارنة بمبلغ ٥١٠١٩ مليون ريال في نهاية العام المالي السابق، أي بنسبة زيادة قدرها ٢.٦%.

وأوضح التقرير الذي سيناقش غداً (الثلاثاء) تحت قبة الشورى، عن ارتفاع الإنفاق على أنشطة المؤسسة الرئيسية خلال عام التقرير بنسبة ٩.٥% مقارنة بمصاروفات العام السابق، إذ تمثل المعاشات التقاعدية ما نسبته ٩٩.٤% من إجمالي مصاروفات المؤسسة (نحو ٥٥٥ مليوناً)، نتيجة لقيامها بدورها الرئيسي المتمثل في ضمان صرف معاشات المتقاعدين والمستفيدين من بعدهم، فيما بلغت المصاروفات الإدارية ٣٣٣ مليوناً تمثل ٠.٦% من إجمالي المصاروفات، وذلك بارتفاع قدرة ٩.٩% من مصاروفات العام المالي السابق.

وتشير المؤسسة إلى أن إجمالي عدد المتقاعدين حتى نهاية العام المالي ٣٦/١٤٣٧ بلغ ٧١٠٦٧٢ متقاوداً، مقارنة بـ ٦٦١٨٨٩ متقاوداً للعام السابق، أي بنسبة زيادة قدرها ٧.٤%， علماً أن متوسط الزيادة في أعداد المتقاعدين خلال آخر عشر سنوات بلغ ٧% سنوياً، فيما بلغ عدد المستفيدين من المتقاعدين الذين تقوم المؤسسة حالياً بالصرف لذويهم ٤٢٠٩٨٤ مستفيداً، وبالتالي يصبح إجمالي عدد من تقوم المؤسسة بتوفير معاشات شهرية لهم من المتقاعدين الأحياء وذوي المتوفين ٩٥٣١٠١ متقاوداً ومستفيداً بما مجموعه ٥٤٨٩٧ مليون ريال سنوياً، شاملة مكافآت الدفعية الواحدة، وبزيادة في المصاروفات على المعاشات عن العام المالي السابق قدرها ١٢.٢%， وبنسبة ٣٠٠% على مدى العشر سنوات السابقة، مع زيادة في متوسط المعاش التقاعدي عن الأعوام السابقة وذلك نتيجة للزيادات التي تمت في رواتب موظفي الدولة، سواء المدنيين أو العسكريين، مما انعكس إيجاباً على حقوقهم التقاعدية.

بلغ عدد الذين تقدموا بطلباتهم النظامية للاستفادة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية حتى نهاية عام التقرير ٢٠٩٧٤٧ موظفاً، منهم ٨٤٤٣ موظفاً ضمت خدماتهم من نظام التقاعد إلى نظام التأمينات الاجتماعية، و٢٠٣١٣ موظفين ضمت خدماتهم من نظام التأمينات الاجتماعية إلى نظام التقاعد، وبلغ إجمالي المبالغ المحولة بين المؤسستين ٢٦٠ مليون ريال.

وأشارت المؤسسة العامة للقاعد إلى صدور المرسوم الملكي بالموافقة على النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون (1426 / 11 / 26)، وبدء تطبيقه من شهر يناير 2006 على الموظفين المدنيين، ومن بعده صدور قرار قادة دول مجلس التعاون باعتماد النظام الموحد لمد الحماية للعسكريين العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس (2010)، لافتاً إلى أنه تقرر تطبيقه لتأخر بعض دول المجلس في استصدار الأدوات التشريعية. وتشير الإحصاءات إلى أن مجموع الموظفين السعوديين العاملين في القطاع الحكومي (المدني) في دول التعاون بلغ 4905 موظفين بنهاية عام 2015.

استثمارات «القاعد» 472.3 مليار ريال

أوضحت المؤسسة العامة للقاعد أن حجم استثماراتها بلغ 472.3 مليار ريال بنهاية عام 2015، وأكدت أنها تهدف في استثماراتها إلى الحفاظ على رأس المال وتحقيق عوائدتمكنها من الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية وفق سياسات وضوابط وخطط محددة سلفاً من قبل مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار، من أهمها: سياسة توزيع الأصول بين الأدوات الاستثمارية المختلفة والمناطق الجغرافية والعملات بشكل يخفيض من المخاطر الكلية لمحفظة استثمارات المؤسسة مع التركيز على الاستثمارات المحلية قدر الإمكان، وتبني سياسات استثمارية متحفوظة ذات مخاطر محسوبة وتجنب الاستثمار في الأنشطة المحظورة والممنوعة، ومراعاة وجود سيولة كافية لتنمية جميع الالتزامات عند استحقاقها، وربط أداء الاستثمار بعدد من مؤشرات القياس الدولية والمحلية، وإعداد دراسة التوزيع الإستراتيجي للأصول بشكل دوري.

وتشكل الاستثمارات المحلية نحو 45.8% من إجمالي الاستثمارات بقيمة 215.2 مليون ريال وتدار من المؤسسة، أما الاستثمارات الخارجية فتمثل نحو 54.2% من إجمالي الاستثمارات بقيمة 257.1 مليون ريال، وهي تدار من مؤسسة النقد العربي السعودي في الأسواق الخارجية من خلال مديرى محافظ وبنوك استثمارية عالمية متخصصة.

ولفت التقرير إلى برنامج تمويل شراء المساكن «مساكن» الذي بدأ العمل به منذ منتصف عام 2007 بعد دراسة جميع الجوانب القانونية، إذ تم الاتفاق مع أحد البنوك إلى جانب إحدى الشركات المتخصصة في مجال التمويل العقاري لإدارة البرنامج وفقاً للسياسات ومعايير التي تحدها المؤسسة، مبينة أن عدد الطلبات الممولة فعلياً لشراء مساكن بلغ 3522 طلباً بقيمة 2657 مليون ريال.

وأشار إلى أن المؤسسة لديها العديد من المشروعات تحت الدراسة، منها: مشروع أرض كورنيش الخبر بمساحة 829.676 مترًا مربعًا سيقام عليها مشروع تجاري سكني يوفر 2.075 وحدة سكنية، ومشروع جوهرة الشرق في مدينة الخبر بمساحة 1.600.000 متر مربع وسيقام عليها مشروع سكني تجاري، ومشروع الدائري الشرقي في مدينة الرياض بمساحة 19.015 مترًا مربعًا ستقام عليها أبراج مكتبية.



مستشار قانوني: تفعيل نظام محكمة الوزراء دليل قوة الأنظمة السعودية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 إبريل 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=301267&CategoryID=5

الرياض: خالد الصالح 23-04-2017 PM 11:09 أكد المستشار القانوني أحمد المحبيد لـ«الوطن»، أن تفعيل نظام محكمة الوزراء، الصادر قبل 58 عاماً، يدل على قوة ومتانة وسلامة الأنظمة السعودية، وأنها صالحة ونافعة للتطبيق الفوري متى ما وجد حاجة لها، مشيراً إلى أن اتهام أي وزير وتفعيل التحقيق ومحاكمته لا تعني إدانته بما نسب إليه، لأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

لجنة لمحكمة الوزراء

بين المحيميد أنه نظراً لما يتمتع به الوزير من حصانة ومكانة، فإنه يتم التحقيق معه ومحاكمته من قبل لجنة وزارية تشكل من ثلاثة وزراء وقاضين بمرتبة رئيس محكمة، وفي حال الإدانة يتم تطبيق إحدى العقوبات الواردة في النظام، وفي حال عدم الإدانة، تثبت براءته. وقال «لذلك يجب التريث حتى معرفة نتيجة التحقيقات والمحاكمة، علماً بأن نظام المطبوّعات والنشر يمنع نشر تفاصيل أي قضية منظورة قضائياً، وبشكل عام تعتبر هذه الخطوة تفعيلاً لعهد سلمان الحزم، وتدل على أن الناس سواسية، وأن الدولة لا تأخذها في الله لومة لائم لنشر العدل والمصداقية والشفافية».

عقوبات النظام

كان نظام محاكمة الوزراء الصادر بالقرار الملكي رقم 508 في تاريخ 21/9/1380، كان قد نص على سريان أحكامه على أمناء مجلس الوزراء والموظفين المعينين بمرتبة وزير، إذا ارتكبوا أثناء تأديتهم وظيفهم أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.

وبحسب النظام، فقد تصل العقوبة فيه وفقاً للمادة الثانية إلى السجن 25 عاماً أو القتل إذا ارتكب الوزير أي من الأفعال المقصود بها محاولة تغيير النظام الملكي أو جرائم الخيانة العظمى أو تعريض أمن الدولة وسلامتها ووحدتها للخطر أو زعزعة ولاء أفراد القوات المسلحة.

ولكن المادة الخامسة من نظام محاكمة الوزراء، بينت أن العقوبة ستكون في حال الإدانة هي السجن من 3 إلى 10 سنوات. وأشار النظام إلى تشكيل هيئة للمحاكمة من ثلاثة وزراء يختارهم مجلس الوزراء بطريق القرعة، وعضوين شرعيين بمرتبة رئيس محكمة كبرى. وتتضمن النظام العقوبات على التصرفات والأفعال التي من شأنها التأثير بالزيادة أو النقص في أثمان البضائع والعقارات أو الأوراق المالية، للحصول على فائدة له أو لغيره، كما تضمن النظام العقوبات على من يقبل فائدة أياً كان نوعها له أو لغيره لقضاء عمل رسمي أو الامتناع عنه.

ويشير النظام إلى شموله استغلال النفوذ الوظيفي، ولو عن طريق الإيهام للحصول على فائدة له أو لغيره من أي جهة، وكذلك إفشاء أسرار الدولة، والتدخل في شؤون القضاء والهيئات والدوائر الحكومية.



نراة: تعزيز عمل الهيئة وتحقيق أهدافها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 ابريل 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=301228&CategoryID=5

الرياض: واس 2017-04-24 1:04 AM

ثمن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نراة» الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسي، أمر خادم الحرمين الشريفين بشأن إعادة جميع البدلات والمكافآت والمزايا المالية لموظفي الدولة من مدنيين وعسكريين. كما رفع باسمه ونيابة عن منسوبي الهيئة، شكره لخادم الحرمين الشريفين على ما تلقاه الهيئة من دعم لا محدود، كان له الأثر الكبير في تعزيز عمل الهيئة، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وقال المحيسي: لقد أثبتت الأمر الملكي مثابة الاقتصاد السعودي، ويشير بما تحمله رؤية المملكة 2030 من خير للبلاد والعباد، والخطى الموقفة الثابتة التي يسير عليها مجلس الشؤون السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.



14

حالة جديدة تزيد مخاوف الولادة لدى النساء بمستشفيات نجران

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 ابريل 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=301337&CategoryID=3

نجران: جابر مدخلي AM 12:32 24-04-2017

فيما شكلت صحة نجران لجنة للتحقيق في قضية تعرض سيدة لخطain طيبين ومنعت الفريق الطبي الذي أشرف على حالتها من السفر لحين انتهاء التحقيقات، ظهرت مخاوف لدى كثير من النساء اللاتي يوشكن على الولادة من دخول المستشفيات، خصوصاً أن مثل هذه الأخطاء تكرر حدوثها خلال هذا العام وتحديداً خلال التسرين الماضيين، حيث حدثت هناً وفاة، بالإضافة إلى أن إغلاق مستشفى نجران العام (غرب المنطقة) أسهم في لجوء الكثيرين إلى المستوصفات الخاصة لإجراء الولادة سواءً أكانت قيسارية أو طبيعية.

واستطاعت «الوطن» آراء عدد من المراجعين في بعض المستشفيات حيث أكد كثير منهم أن هناك ضغطاً يعاني منه مستشفى الولادة والأطفال بالمنطقة في الفترة الأخيرة وذلك بسبب إغلاق مستشفى نجران العام الذي كان يخدم في السابق نحو 200 ألف نسمة.

تقدير طبي يكشف الأخطاء

كشف تقرير طبي من مستشفى الولادة والأطفال بنجران، أن المريضة حضرت إلى المستشفى بتاريخ 18/5/1438 نتيجة سلس بالبراز وغازات بالبطن والتهاب الجرح، حيث ولدت طبيعياً عن طريق المهبل قبل 33 يوماً في مستشفى خاص، وتعرضت أثناء الولادة لمضاعفات نتيجة إصابة من الدرجة الثالثة بعملية الشرج، وتم خيطة الإصابة مرتين بمستشفى خاص، وبالكشف على المريضة ثبت وجود جرح من الدرجة الثالثة بمنطقة العجان مع عدم التحكم بالبراز وعذري بالجرح، وتم زراعة عينة من الجرح وتحليلها، وأعطيت المريضة المضادات الحيوية والرعاية الصحية حتى التأم الجرح، وبالفحص عن طريق المستقيم اتضح وجود فقدان كامل للقوة العضلية بالمستقيم، والغشاء المخاطي للمستقيم سليم مع عدم وجود ناسور مستقيمي مهيلي، وتحتاج المريضة إلى التحويل إلى مركز طبي متخصص لإجراء تدخل جراحي سرجي مستقيمي ولتقييم حالة المريضة والعلاج.

حالة جديدة

حكي بدر العشير قصة زوجته قائلًا إنها شعرت بألم الولادة يوم 25/4/1438، فذهب بها إلى أحد المستشفيات الخاصة في السابعة صباحاً، وخضعت لولادة طبيعية عند الساعة 12 ظهراً، حيث وضعت السيدة مولودهما الأول وخرجت من المستشفى اليوم الثاني. وأضاف: «بعد 10 أيام من الولادة استمرت زوجتي تتألم وحالتها غير جيدة، مما أضطرني للذهاب بها إلى مستوصف حي الفهد الجنوبي الذي أكد ضرورة مراجعة المستشفى الذي تمت فيه الولادة، وهناك راجعنا الطبيبة التي أشرف على الولادة، وقالت إن الخيطة التي أجريت بعد الولادة احتلت من مكانها، ثم أجرت تخثيراً موضعياً لزوجتي وأعادت الخيطة مرة أخرى». وتتابع: «بعد أسبوع من إجراء الخيطة الجديدة فقدت زوجتي الوعي مع نزيف حاد، فنقلتها بسرعة إلى مستشفى الولادة والأطفال في نجران، ثم قابلت الاستشاري الذي بين لي أن زوجتي تعرضت لخطain طيبين وليس خطأ واحداً، الأول كان أثناء الولادة والآخر أثناء عملية الخيطة الثانية».

عملية وتأخير إنجاب

تقمت عائلة المريضة بشكوى إلى صحة المنطقة مبينة أن حالتها النفسية زادت سوءاً جراء المضاعفات والأخطاء التي حصلت لها، الأمر الذي دفع زوجها لنقلها إلى الرياض والكشف عليها في أحد المستشفيات الخاصة هناك، حيث أكدوا له أنها بحاجة إلى عملية جراحية قيمتها 75 ألف ريال، وتترواح نسبة نجاحها بين 60 و 75%. وأضاف زوج السيدة أن ما حدث لزوجته قد يكلفها الكثير، خصوصاً أن الآراء الطبية تقول إنها قد تتأخر في الإنجاب لمدة 5 سنوات، وستكون جميع حالات الإنجاب المقبلة عن طريق العمليات القيصرية.

منع من السفر

كشفت صحة نجران في ردتها على استفسارات «الوطن» أنها شكلت لجنة للتحقيق في القضية، وتم تأجيل سفر الممارسين المعاملين مع الحال. وأضافت: «بعد الرجوع إلى جهة الاختصاص لدينا سبق وأن تقدم الوكيل الشرعي للمريضة

بشكوى لجهة الاختصاص وشكلت لجنة متخصصة لبحث ملف القضية، كما منع الفريق الطبي الذي أشرف على الحالة من السفر لحين الانتهاء من كافة التحقيقات التي لا تزال قائمة وسيتم التعامل معها نظاما حسب المتبوع».



توقعات بإقرار نظام الضريبة الانتقالية غداً مجلس الشورى وافق على المشروع الأسبوع الماضي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 27 رجب 1438 هـ - 24 إبريل 2017 م

<https://sabq.org>

بات من المتوقع عرض وإقرار مشروع نظام الضريبة الانتقالية في جلسة مجلس الوزراء يوم غد الاثنين. وكان المدير العام لهيئة الزكاة والدخل المكلف طارق السدحان قد تحدث عن موعد تطبيق الضريبة الانتقالية اليوم بقوله: «نحن جاهزون، ومتى ما صدر النظام وأعلن سنطبقه مباشرة. وقد قمنا بعملية التهيئة للمكلفين المعندين، واستكملنا متطلبات التطبيق كافة».

ووفقاً لتفاصيل وممواد النظام، ينتظر صدور اللائحة التنفيذية خلال 15 يوماً بعد موافقة مجلس الوزراء على النظام. فيما يبدأ تنفيذه بعد 15 يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وسط توقعات ببدء تطبيق النظام في النصف الأول من شهر مايو المقبل.

وتوقعت المصادر أن تنشر الهيئة العامة للزكاة والدخل تفاصيل اللائحة التنفيذية للنظام خلال الأيام القليلة المقبلة، مبينة أن الهيئة تتجه لإطلاق حملة توعوية عن النظام بعد إقراره من مجلس الوزراء. وكان الموقع الرسمي للهيئة العامة للزكاة والدخل قد نشر مسودة النظام، وأجاب عن الكثير من الاستفسارات عن النظام في تفاعل ومبادرة، لافت استحسان الكثيرين.

يذكر أن مجلس الشورى كان قد وافق الأسبوع الماضي على مشروع نظام الضريبة الانتقالية، تمهدًا لرفعه لمقام خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-، الذي سيحيله إلى مجلس الوزراء تمهدًا لإقراره. يُشار إلى أن الضريبة الانتقالية سترف金陵 بنسبة محددة على سلع منقاة، وهي السلع المضرة، والسلع الكمالية؛ إذ إن السلع المشمولة حالياً هي: منتجات التبغ ومشروبات الطاقة بنسبة 100 %، والمشروبات الغازية بنسبة 50 % على سعر التجزئة، وهو سعر البيع النهائي للسلعة الانتقالية إلى المستهلك بالشكل المحدد والمعلن أو المدون على السلعة من قبل المستورد أو المصنع أو الشخص الملزم بسداد الضريبة، أو السعر المعياري للبيع بالتجزئة للسلع الانتقالية.

"العمل والتنمية الاجتماعية" تطرح مسودة دليل قواعد أخلاقيات العمل في المنشآت أمام المهتمين في بوابة "معاً"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 إبريل 2017م
http://www.aleqt.com/2017/04/22/article_1174356.html

دعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، المهتمين وأصحاب الأعمال في القطاع الخاص، إلى مشاركتها في تحسين القرار الوزاري الخاص بدليل قواعد أخلاقيات العمل في المنشآت، حيث طرحت المسودة على بوابة المشاركة المجتمعية "معاً للقرار"، وذلك لإبداء الملاحظات والآراء عليها.

وأوضح وكيل الوزارة للسياسات العمالية الدكتور أحمد بن جميل قطان، أن الدليل يهدف للارتقاء بالعلاقة العمالية، وزيادة وبلوغه قواعد السلوك وأخلاقيات العمل، بما ينعكس إيجاباً على العلاقة العمالية في المنشآة، لتكون بيئه العمل أكثر جاذبية، وينتج عنها كفاءة مهنية، واستمرارية لضمان الأمن الوظيفي، وحسن سير العمل.

وأبان، أن الالتزام بأخلاقيات العمل الواردة في الدليل سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل، وحسن إدارة المنشآة من قبل صاحب العمل، وتعزيز الثقة بين الأطراف ذوي العلاقة، مشيراً إلى أن الدليل ينطوي ويركز على عدة محاور ومبادئ أخلاقية، تتمثل في العدل، والمساواة، وعدم التمييز، والمظهر العام، والصدق، والأمانة، وعدم استغلال المنصب، وبينية العمل، والآداب العامة والسلوكيات، وتعزيز العمل الجماعي.

وأكد الدكتور قطان، أن الوزارة حريصة على الاستماع للأراء كافة التي من شأنها تحسين المشروع، داعياً إلى الاطلاع على المسودة عبر بوابة المشاركة المجتمعية "معاً للقرار"، خلال الفترة القادمة عن طريق الدخول على رابط الوزارة، للإسهام في تحسين المشروع.



تطوير المنظومة القانونية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 إبريل 2017م
<http://www.alyaum.com/article/4187966>

جعفر الشايب

مع مراحل التطور والتغيرات المختلفة التي يمر بها المجتمع، تبرز حاجات جديدة ينبغي أن تتواكب مع هذه التحولات والتطورات، ولعل أبرزها التطوير والتحسين المستمر في منظومة الأنظمة والقوانين بحيث تكون ملبياً لما يستجد من حاجات وقضايا.

القوانين تعد الركيزة الأساسية في ضبط العلاقات بين أفراد المجتمع ومكوناته افقياً وعمودياً، وكلما جاءت متزاغمة مع التغير الذي يحصل في منظومة العلاقات التي تتأثر بتغير شبكة المصالح ومستوى وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، كانت أكثر فعالية ونجاعة في أن تكون ملحاً علينا وملائماً لمختلف الأطراف في المجتمع.

يعرف القانون بأنه مجموعة القواعد والأنظمة التي تطبق على جميع أفراد المجتمع لصون حقوقهم والمحافظة عليها. كما يوضح القانونيون بأنه كي يكون القانون فعالاً فينبغي أن يركز على تنظيم سلوك أفراد المجتمع وأن تكون مواده مواكبة لمتطلبات العصر.

عندما تتخلّس القوانين والأنظمة، ولا تتطور بالسرعة المطلوبة التي يحتاجها المجتمع، فإن ذلك يصبح أحد معوقات التطور والتنمية في المجتمع، كما أنه يكون سبباً في تضييع حقوق الكثيرين من أبناء المجتمع، وغيرهم من يتعاملون معهم تجاريًا أو استثمارياً.

من المؤكد أنه حصلت وتحصل الآن تطورات عديدة في استحداث وتحديث العديد من الأنظمة والقوانين في المملكة على مر العقود، ولكن لا يزال هناك بعض القوانين التي لا تزال بحاجة إلى مراجعة وتطوير بما يتاسب مع التطور الذي يمر به المجتمع في المملكة. فلو أخذنا على سبيل المثال تطور بعض القضايا من حقوق لم تكن واضحة أو ضرورية في مرحلة ما قبل التنمية، أصبحت الآن ضرورية للغاية للغاية بسبب التحول الطبيعي في الأوضاع، حيث برزت قضايا مستجدة كثيرة تتطلب قوانين محددة تحكمها. فالقضايا المتعلقة بالعنف الأسري والحضانة والأحوال الشخصية وحقوق العمل وحدود صلاحيات الولاية، كلها مستجدات تحتاج لقوانين واضحة تعالج في مثل هذه الأشكالات.

وهناك العديد من القضايا التي استجدها المجتمع وتنطلب المتابعة القانونية المستمرة كقضايا البيئة المختلفة، والتطورات التقنية، ومؤسسات المجتمع المدني، وقضايا حقوق الإنسان بمختلف اشتراطاتها والفساد المالي والإداري بمختلف أشكاله. كما أن هناك جوانب اجتماعية بحاجة لمنظومة قانونية واضحة منها حالات التمييز في الوظائف وعدم اتحادة فرص متساوية، وهناك أمور أخرى بالتأكيد هناك دراسات لها.

تطوير المنظومة القانونية يشمل أيضاً ضبط العلاقة بين مختلف مؤسسات الدولة وهيئاتها بحيث تتنظم في أداء أدوارها ومسئولياتها ضمن نسق منسجم ومحدد، وكلما تعددت هذه الهيئات وتتطورت تزداد الحاجة للتيسير بينها على أساس قانوني ونظامي.

القانون أولاً وأخيراً هو سر استقرار المجتمعات وتقدمها، وكلما كان مبنياً على أسس متوازنة ومحابية ومرنة فإنه يساهم في تعزيز الاستقرار، ويحقق الأغراض المتواخدة منه في تحقيق العدل بين جميع الأفراد وضمان حقوقهم.



«خصوصية مجتمعية سعودية»

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24 إبريل 2017م

<http://www.al-madina.com/article/520479>

أيمن بدر كريم

(يتكرر مصطلح «الخصوصية» كثيراً خلال نقاشات تتناول قضايا ومشكلات اجتماعية وسلوكية في المجتمع السعودي، وهو أمرٌ يدعو ببعضهم إلى التعجب والتساؤل، وبعضهم الآخر إلى الفخر والاعتزاز، ولعل كلاً الفريقين على حق).
لست متأكداً من المعنى المُراد «بالخصوصية» التي يتمتع بها المجتمع السعودي، فمن المُتعارف عليه أنَّ لكلَّ مجتمع سماته العامة من عادات وتقالييد ومُميزات، وقد يشاركه فيها عدد من المجتمعات الأخرى، ولا أعلم تماماً لماذا انتشر هذا المصطلح في كلِّ نقاش يتعلق بقضايا حيوية ومشكلات غير مُبررة، قد تجاوزتها كثير من المجتمعات المتقدمة بعقلانية وقرارات واضحة لا تدع مجالاً للجدل واللغط، بل تم تنظيمها وتقنينها بما يتوافق مع مبادئ الإنسانية والعدالة الاجتماعية التي تتبناها الشريعة الإسلامية).

ومن متابعي لي بعض القضايا، فهمت أن «الخصوصية السعودية» قد تم استغلالها بشكل سيئ من بعضهم لذرِّ الرماد في العيون، والمزيد على الدين والوطنية والأخلاق، في محاولة فرض واقع يتسبب في تأخر النهضة الإنسانية والفكرية والثقافية للمجتمع السعودي، وخاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة السعودية، التي وضعها بعضهم في قالب مُحدد وضيق، تبعاً لتصوّره الخاص، ومرجعيته الفكرية الثقافية النمطية.

من المستغرب، كيل بعض الناس بمكيالين، فهم تارة مع المدنية الحديثة التي اقتحمتها المجتمع السعودية من واسع أبوابها الثقافية والتكنولوجية والفنية والصحية والإعلامية والاقتصادية، وتارة مع الانغلاق على الذات ورفض المُختلف، كما يتم اتهام بعض المفكرين والمتقين بمحاولات اقتحام «الخصوصية السعودية» عند تناولهم قضايا جنائية تتعلق بالإرث الثقافي أو الديني، ومناقشة هموم المجتمع، من أنس يتم اتهامهم من جهة أخرى بالتشدد والرجعية، واستغلال فتاوى معينة تعبر عن آرائهم وانطباعاتهم الشخصية، ولا تمثل بالضرورة الرأي السديد أو الحقيقة، فالحقيقة في كثير من الأحوال، نسبية !!

أرى أن يتم تجاوز ما يسمى «بالخصوصية المجتمعية» وعدم إقحام عادات وممارسات مناطقية في قضايا مصرية، تستدعي تدخلات من الجهات المعنية لتنسيق الجهود وضبط السلوك واحتواء الآخر، وتكريس مفهوم الوطنية الحقة، وتسهيل التحول المنضبط لمجتمع المؤسسات المدنية دون إبطاء، وإثراء الثقافة المنفتحة على أنظمة المجتمعات المتقدمة، دون ضرر ولا ضرار، ففي النهاية، يجب لا يزيد أحد على القيم والثوابت الإسلامية للمجتمع السعودي، التي يشاركه فيها أيضًا عدد من المجتمعات الإسلامية والعربية الأخرى.

حقوق الإنسان في العالم

خبر بيئي: 75 في المئة من المياه الملوثة في العالم موجودة في

منطقة الخليج

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 رجب 1438 هـ - 24 أبريل 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/21292604>

قال خبير بيئي أمس (الخميس)، إن 75 في المئة من المياه الملوثة في العالم موجودة في منطقة الخليج، محذراً من الجرف الجائر للأعشاب البحرية وخطورة الوضع.

وأضاف عضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود ومعهد الأمير سلطان لأبحاث المياه الدكتور تركي عسيري، أن العمر الافتراضي للأعشاب البحرية لآلاف السنين، مشيراً إلى أنها تنمو سنتيمتراً واحداً كل 100 سنة. وأكد أهمية الحديث عن حوض الخليج بحكم الأخطار البيئية المختلفة الموجودة فيه، رافضاً الإفصاح عن حجم كلفة إزالة تلوث مياه الخليج وأكفى بوصفها بالباهظة، لافتاً إلى أن مشكلة الدفن والجرف الجائر لأشجار المنجروف «خطاً لا يمكن العودة فيه». وكشف العسيري في ورشة عمل بعنوان «بيئة حوض الخليج العربي والأخطار المحدقة بها وسبل معالجتها»، ضمن ملتقى النظم الجغرافية 11 الذي تنظمه جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، أن 75 في المئة من المياه الملوثة في العالم موجودة في منطقة الخليج، محذراً من «منظمات ومؤسسات بيئية تحاول ابتزاز دول الخليج من خلال اتهامها لشركات البترول الخليجية بأنها السبب في وضع البيئة الحالي، مع أنها تحمل جزءاً من السبب وليس كلها، لوجود أسباب طبيعية». وأشار الدكتور العسيري إلى أن وكالة البيئة التابعة لوزارة الزراعة والمياه والبيئة سقدم مزيداً من البحوث والدراسات الخاصة حماية البيئة في حوض الخليج العربي. وطمأن بأن هناك اهتماماً بالبيئة ويقاد الخليج يخلو من حوادث البترول الكبرى، واعتبره «مؤشرًا جيداً من الشركات»، مبيناً أن السعودية ودول الخليج شاركت في منظمات وبروتوكولات واتفاقات لحماية البيئة مثل اتفاقي باريس ومراسكش.

إلى ذلك أوصت دراسة علمية أجرتها طالبة في جامعة الإمام عبدالرحمن، بالتوسيع في استخدام الطاقة الشمسية في جميع مناطق المملكة، خصوصاً عند التخطيط للمدن الجديدة، والعمل على إنشاء مدن مستدامة تستخدم الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة.

وذكرت المشرفة على الدراسة أستاذة الجغرافيا الطبيعية والمناخ التطبيقي في الجامعة الدكتورة بدرية حبيب، أن الدراسة التي أجرتها الطالبة في قسم الجغرافيا آلاء السهو، بعنوان «الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية.. دراسة في المناخ التطبيقي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية»، وقدمتها خلال ملتقى النظم الجغرافية، تهدف إلى تحديد أفضل المواقع لإقامة مجمعات الطاقة الشمسية، وتقييم مواقع مشاريع الطاقة الشمسية ومدى تطابقها مع المواقع المثلثى للطاقة. وتوصلت الدراسة إلى أن جميع مناطق المملكة تتعرض إلى إشعاع شمسي، وتتفاوت المناطق في مدى قابليتها لإنشاء مجمعات الطاقة الشمسية، والتكلفة المادية التي يتطلبها إنشاء المشاريع بحسب المعايير. وبعد فصل الشتاء فصل مثلثي لكثير من مناطق المملكة للاستفادة من الطاقة الشمسية، وارتفاع الحرارة الشديد يؤثر سلباً في الطاقة الشمسية وكفاءة الخلايا.

وأوصت الدراسة بتوفير معلومات منافية عند اختيار المناطق قبل إنشاء مشاريع ومحطات للطاقة الشمسية، وتقييم الدعم الحكومي الكافي سواء في الصناعة أو المنازل وغيرها، واستغلال المساحات الكبيرة داخل المدن في إنتاج الطاقة الشمسية مثل الملاعب والحدائق والشواطئ وغيرها من مدارس وجامعات، ونشر ثقافة الطاقة الشمسية في المدن والأرياف البعيدة والقرى، إذ تعتبر شبكات الطاقة مثلثة.

وألمحت الدكتورة بدرية، أن هذه الدراسة لها علاقة مباشرة بـ«رؤية المملكة 2030»، التي تعتمد تقليل الاعتماد على النفط في إنتاج الطاقة وتوفيرها من مصادر نظيفة.

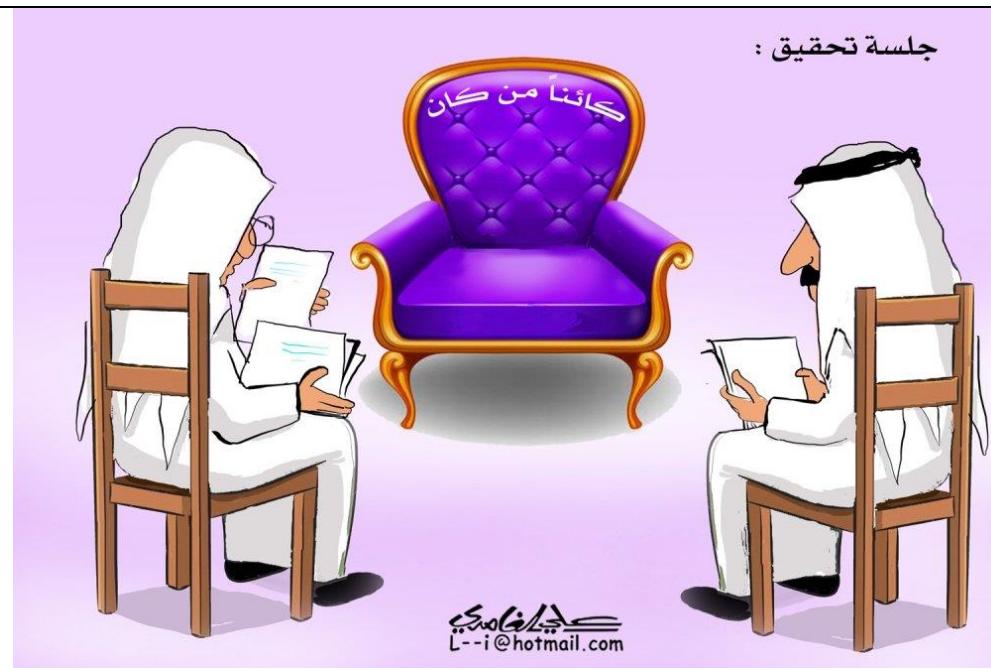
كاريكاتير



الحياة AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24
ابريل 2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/21483716](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21483716)



المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 27 رجب 1438هـ - 24
ابريل 2017م

[http://www.al-
madina.com/article/52048
_8](http://www.al-madina.com/article/52048_8)